أخبار الخليج

العدد (17592) - السنة الحادية والخمسون - السبت 6 ذو الحجة 1447هـ - 23 مايو 2026م

ماذا بعد العدوان الغادر على المحطة النووية السلمية في الإمارات؟

بقلم:
يعقوب سامي القوز ○

حين تُستهدف الإمارات بالصواريخ والمسيّرات، فليست المسألة حادثًا أمنيًا عابرًا، ولا خبرًا يمرّ في شريط عاجل ثم يختفي. إنها لحظة اختبار: اختبار للسيادة، ولأمن الخليج، ولصدق كل من يتحدث عن حسن الجوار ثم يترك النار تتكلم بدل السياسة.

الإمارات ليست ساحة رسائل لمن أراد أن يبعث تهديدًا إلى العالم. وليست دولة تُختبر سماؤها كلما ضاقت خيارات الآخرين. ومن يظن أن ضرب الإمارات يمكن أن يمرّ كتكتيك عابر، فلنجعله في دعثور ما يثور؛ لأنه أخطأ في قراءة الدولة، وأخطأ في قراءة الخليج، وأخطأ قبل ذلك في فهم معنى السيادة.

حين تتغير مسارات الطيران بسبب صاروخ، فهذه ليست مسألة ملاحة فقط؛ هذه شهادة بأن الخطر دخل المجال الذي لا يُفترض أن يدخله. وحين تتعامل الدفاعات الجوية مع مسيّرات وصواريخ، فهذه ليست تفاصيل عسكرية مجردة؛ هذه صورة واضحة لدولة تحمي سماءها ومدنييها ومنشآتها من سلوك عدواني مباشر.

وهنا يجب أن تُقال الكلمة بلا تردد: من يهدد الإمارات لا يهدد جغرافيا وحدها، بل يهدد نموذجًا كاملًا. نموذج الدولة التي بنت مكانتها بالموانئ، والمطارات، والطاقة، والاقتصاد، والدبلوماسية، والانفتاح، والاستثمار في الإنسان. الإمارات لم تصنع حضورها بالصراخ، بل بالإنجاز. لذلك فإن استهدافها ليس استهدافًا لدولة فقط؛ بل استهدافا لفكرة أن القوة يمكن أن تكون طاقة بناء لا هدمًا، ونفوذًا لا فوضى، وحضورًا لا ابتزازًا.

والأخطر أن التصعيد لم يعد يلامس حدود السياسة وحدها، بل اقترب من محيط منشآت حساسة لا يجوز العبث بجوارها تحت أي ذريعة. الاقتراب من محيط منشأة نووية سلمية معروفة للعالم كله، ولو لم ينتج عنه تسرّب أو كارثة، ليس رسالة سياسية عابرة؛ بل عبث بحافة خطر لا يخص الإمارات وحدها. المنشآت النووية السلمية ليست ورقة تفاوض، ولا منصة ضغط، ولا مساحة استعراض. من يجرّ النار إلى جوارها يهدد منطق الأمن الإقليمي كله.

إيران تقول إنها تريد الاستقرار، ثم تتحرك بما يهدمه. تقول إنها تحترم السيادة، ثم تُختبر سيادة دولة خليجية بالصواريخ والمسيّرات. تقول إنها ضد التهديد، ثم يصبح التهديد جزءًا من لغتها السياسية. هذا هو التناقض العاري: لا يمكنك أن تطلب احترام حدودك وأنت تختبر حدود غيرك. ولا يمكنك أن ترفع شعار حسن الجوار بينما تجعل الجار يعيش تحت ظل القلق.

الإنكار لا يمحو الفعل، واللغة الدبلوماسية لا تغسل أثر الصاروخ. السياسة لا تُقاس بما يقال بعد الانفجار، بل بما يحدث قبله وأثناءه وبعده. ومن يريد أن يكون جارًا محترمًا فعليه أن يثبت ذلك بكف الأذى، لا بتجميل الخطاب.

هنا تظهر المفارقة الكبرى: من يملك مشروع دولة يحمي الاستقرار، ومن يملك مشروع ضغط يهدد الاستقرار. الإمارات اختارت أن تكون منصة تجارة وطاقة وتنمية. أما من يرسل الصواريخ والمسيّرات أو يغذي أدواتها فقد اختار أن يجعل الفوضى لغة سياسية. والفرق بين النموذجين واضح: واحد يبني، وآخر يختبر قدرة الآخرين على منع الهدم.

الوقوف مع الإمارات ليس مجاملة سياسية، ولا انفعالًا عاطفيًا، ولا حماسًا عابرًا. هو موقف عقلاني قبل أن يكون وجدانيًا. أمن الإمارات جزء من أمن الخليج. وأمن الخليج جزء من أمن الطاقة والملاحة والتجارة الدولية. وحين تُهدد أجواء الإمارات أو منشآتها أو محيطها الحيوي، فالضرر لا يقف عند حدود الدولة؛ بل يمتد إلى ثقة العالم في منطقة تعد شريانًا اقتصاديًا حيويًا.

لذلك فالحزم هنا ليس تصعيدًا غير مبرر. الحزم هو أن نسمّي الاعتداء باسمه. أن نقول إن الصاروخ او الاعتداء بمسيرة متفجرة ليس رسالة سياسية مشروعة. هنا نقول إن المسيّرة ليست أداة تفاوض. ونقول إن استهداف المدنيين أو المنشآت الحيوية أو الاقتراب من محيط المنشآت الحساسة ليس بطولة، بل تهورا سياسيا وأخلاقيا.

ومن يريد أن يبرر فليجب عن سؤال واحد: ماذا لو حدث العكس؟ ماذا لو كانت الصواريخ والمسيّرات تتجه إلى دولة أخرى، ثم خرج الطرف المستهدف ليقول إن المسألة «سياق» و«رد» و«حسابات إقليمية»؟ هل كان التبرير سيبقى هادئًا؟ أم أن العالم كان سيطالب فورًا بالمحاسبة؟ العدالة لا تكون عدالة إذا تغيّر اسمها بحسب الجهة التي تطلق النار.

أما من يطالب الإمارات بضبط النفس فقط، من دون أن يطالب المعتدي بالتوقف، فهو لا يدعو إلى السلام؛ بل يطلب من المعتدى عليه ضبط النفس أمام الخطر.

هذه ليست حكمة. هذه مساواة زائفة بين من يحمي بيته ومن يهدده.

الإمارات أثبتت أن ضبط النفس لا يعني الضعف. الدولة الواثقة لا تنجرّ إلى فوضى مفتوحة لمجرد أن غيرها يريد ذلك. لكنها في الوقت نفسه ليست مطالبة بأن تقبل الخطر بصمت، أو أن تعامل الاعتداء كأنه سوء فهم. حماية السيادة واجب. حماية المدنيين واجب. وردع تكرار التهديد واجب.

وهنا يعود المثل إلى موضعه: جعله في دعثور ما يثور.

نقول ذلك حكمًا سياسيًا على منطق العدوان نفسه: من يحفر للمنطقة حفرة الفوضى فليكن أول من يدفع ثمن ذلك، ومن يظن أن أمن الإمارات ورقة ضغط، فذلك هو الدعثور الذي لا يثور منه صاحبه: دعثور العزلة، وفقدان الثقة، وانكشاف التناقض بين القول والفعل.

المعادلة اليوم واضحة: الإمارات دولة ذات سيادة، ومن حقها أن تحمي أرضها وسماءها ومنشآتها. ومن واجب كل صوت عاقل أن يقف معها ضد هذا العدوان الآثم ضد منشآتها النووية السلمية، لأن السكوت عن هذا النوع من الاعتداء يفتح الباب لتكراره. ومن يترك الباب مفتوحًا أمام المسيرات اليوم لا يملك أن يستغرب إن وصلت الفوضى إلى عتبات أخرى غدًا.

إننا نقف مع سيادة الإمارات وأمن الخليج وحق أهل المنطقة في الطمأنينة، ويجب عدم إعطاء الفرصة للمعتدي للتبرير. لا يكفي أن تقول إنك ضد الحرب؛ قل بوضوح إنك ضد من يهدد بها، ومن يحاول تحويل الخليج إلى ساحة اختبار.

في لحظات كهذه، لا تكون الكلمات حيادًا بريئًا. الكلمة موقف. الصمت موقف. والتبرير موقف. فمن يرى الاعتداء ثم يحاول تغطيته بلغة رمادية، فقد اختار موقعه. ومن أراد السلام حقا فليبدأ من وضع النقاط على الحروف، وتسمية الأشياء بمسمياتها بتحديد المعتدي والوقوف ضده، ورفض العبث بأمن الإمارات، وفضح كل من يظن أن إشعال النيران يمكن تبريره في منطقة تريد الحياة.

○ باحث دكتوراه في العلاقات الدولية.

وزير الداخلية: استقرار المنطقة ضرورة لحماية الأمن الجماعي

بقلم:
د. نبيل العسومي

عبر وزير الداخلية معالي الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة في كلمته التي ألقاها في افتتاح قمة أبوظبي العالمية للأمن المستدام 26 في نسختها الأولى المصاحبة للمعرض الدولي للأمن الوطني عن وجهة نظر مملكة البحرين حول الأمن في الخليج العربي هذه المنطقة الحيوية من العالم وفي العالم في ظل الأوضاع الراهنة التي يمر بها الإقليم بسبب تداعيات التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية وتعثر المفاوضات بين الجانبين للوصول إلى تفاهمات للخلافات بينهما حول العديد من المسائل الخلافية في مقدمتها برنامج إيران النووي وما يشكله من تهديد للأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي والإقليم وتداعيات هذه الخلافات على الأمن والاستقرار في العالم وعلى امدادات الطاقة في ظل محاولات إيران إغلاق مضيق هرمز ما يستدعي ضرورة التنسيق وتضافر الجهود العالمية للمحافظة على الأمن والاستقرار وتجنيب العالم إمكانية حدوث أزمة طاقة عالمية في ظل اعتماد العديد من دول العالم على نفط وغاز دول المنطقة حيث تناول الوزير في كلمته العديد من الجوانب المهمة المتعلقة بالأمن في المنطقة والعالم، منها:

أولا: إن التحديات الأمنية التي يواجهها العالم تستدعي المزيد من التنسيق والتعاون على مستوى العالم لأن الأمن لم يعد مجرد مجموعة إجراءات، بل من المفترض أن يكون ضمن مشروع دولي حضاري تشارك فيه كل دول العالم للوصول إلى صيغة مشتركة حول مفهوم الأمن قائمة على رؤية بعيدة المدى لتجنب تداعيات التطورات التكنولوجية والتقنية التي يشهدها العالم.

ثانيا: تزايد أهمية منطقة الخليج العربي لما لها من دور أساسي ومحوري في استقرار سوق الطاقة التي يعتمد عليها العالم والاقتصاد العالمي، فأمن المنطقة من أمن العالم، ولذلك فإن أي توتر تشهده المنطقة لا يؤثر عليها فقط بل على أمن العالم ككل، وقد رأينا كيف تأثر العالم وتأثرت إمدادات الطاقة وحدثت الفوضى في أسواق النفط والغاز وارتفعت أسعار المواد والمنتجات والتأمين على مستوى العالم نتيجة إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز، هذا الممر الحيوي الذي يعتبر شريان امدادات الطاقة لعدد كبير من دول العالم. وبناء عليه فإن التوتر الحالي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران انعكس بشكل سلبي على أوضاع سوق النفط والغاز وعلى الاقتصادي العالمي، فأمن الخليج كما قال وزير الداخلية لم يعد شأنا إقليميا فقط، بل هو ضرورة دولية لحماية الأمن الجماعي يجب أن يشارك فيه الجميع لتفادي أي اختلال في إمدادات الطاقة وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد العالمي، وبناء عليه لا بد من بذل المزيد من الجهد لتوفير الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

ثالثا: في ظل الأوضاع الحالية المعقدة لا يمكن للأمن أن يستقر من خلال ردة الفعل المؤقتة بل من خلال رؤية واستراتيجية طويلة المدى، وقد نجحت فيه مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة في ذلك؛ فرؤيتهما قائمة على الاعتدال وسيادة القانون والاستثمار في الإنسان على اعتبار أن الأمن لم يعد مسؤولية الأجهزة الأمنية فقط بل هي مسؤولية عامة شاملة المؤسسات والتشريعات والمجتمع ووعي المواطنين لأن الأمن لا يتحقق إلا بتضافر جهود الجميع.

رابعا: إن الشراكة البحرينية الإماراتية هي امتداد لشراكة دول مجلس التعاون الخليجي القائمة على المصير المشترك والتكامل والرؤى الموحدة للتصدي للتحديات التي تتعرض لها الدول الخليجية في ظل المخاطر العابرة للحدود ومواجهة التهديدات قبل أن تتحول إلى مخاطر تهدد استقرارنا وشعوبنا.

خامسا: تمثل الجريمة الإلكترونية أكبر التحديات العابرة للحدود نظرا إلى سرعة انتقالها بين القارات وقدرتها على استهداف المؤسسات والأسواق والأفراد في الوقت نفسه، وبناء عليه فإن أمن المعلومات لم يعد مسألة تقنية فقط تخص الخبراء وإنما هو ضرورة ملحة من ضروريات حماية سيادة الدول واستقرار المجتمعات وتعزيز الثقة بالاقتصاد، ولذلك أصبح من الضروري اكتشاف الجريمة الالكترونية قبل حدوثها والتصدي لها لتجنب الخسائر التي قد تتسبب فيها للدول والشعوب والأسواق والاقتصاد، وهذا يتطلب تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى العالمي وشراكة بين الدول؛ لأن تهديدات الجرائم الاليكترونية لا تعرف الجغرافيا ولا الحدود، ولذلك فإن محاربتها يجب أن تتم من خلال عمل دولي تشارك فيه دول العالم أجمع.

78 عاما على إنشاء «دولة الإبادة الجماعية» في فلسطين المحتلة

بقلم: نبيل السهلي ○

مرَّ على إنشاء دولة الإبادة الجماعية إسرائيل 78 عاما، وقد اعتمدت الحركة الصهيونية وإسرائيل لفرض وقائع تهويدية إحلالية ارتكاب المجازر لطرد غالبية الفلسطينيين من أرضهم، وارتكبت العصابات الصهيونية 44 مجزرة في عام 1948 بدعم المحتل البريطاني المطلق، مما أدى إلى طرد 850 ألف فلسطيني من أرضهم حتى الخامس عشر من مايو من عام 1948 تبعا لمخطط تطهير عرقي ممنهج.

وجنبا إلى جنب، استطاعت الحركة الصهيونية جذب 650 ألف يهودي صهيوني، وليصبح 78 في المائة من الوطن الفلسطيني وموارده الطبيعية وملكيات اللاجئين الفلسطينيين بمثابة عناصر إنتاج لدولة الإبادة الجماعية إسرائيل.

التطهير العرقي

امتدت حرب التطهير العرقي الصهيوني في فلسطين من 30 نوفمبر 1947، وهو تاريخ تصويت مجلس الأمم المتحدة لصالح إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وخطة الأمم المتحدة للتقسيم، إلى تاريخ إنهاء الانتداب البريطاني نفسه في 15 أيار/مايو 1948. وعند نهاية الانتداب في سنة 1948، لم يكن اليهود يسيطرون سوى على (5,8) في المائة تقريبا من أراضي فلسطين.

وعندما احتل البريطانيون فلسطين عام 1917، كان عدد اليهود خمسين ألفا.. اشترى اليهود أسلحة ومعدات من الجيش البريطاني في فلسطين ومن بينها 24 طائرة بمبلغ خمسة ملايين جنيه، لتشكل هذه الفترة المرحلة الأولى من حرب فلسطين 1948، واشتبك خلالها عرب فلسطين مع الصهاينة، في حين كان من المفروض أن يتحمل البريطانيون مسؤولية حفاظ النظام، ولكنهم تركوا المجال للعصابات الصهيونية باحتلال أكبر جزء من فلسطين، ولم يتدخلوا.

بدأ الفلسطينيون بتنظيم لجان محلية للدفاع عن النفس، وتوجهوا مع نهاية 1947 إلى دمشق وبيروت والقاهرة للتزود بالسلاح والتدرب على استخدامه. وفي بداية 1948 كانت الوكالة اليهودية تسيطر عمليا على فلسطين إداريا وعسكريا، وبلغ تعداد جيش الهاجانا 35 ألفا بالإضافة إلى عشرة آلاف مقاتل من وحدات الكوماندوس البلماخ وعصابتي الإرجون وشتيرن، في مقابل 2500 من الثوار وأربعة آلاف متطوع عربي أطلق عليهم جيش الإنقاذ، والذين دخلوا على دفعات بقيادة فوزي القاوقجي. أي أنه حتى 15 آيار/مايو 1948 كان أمام كل فلسطيني أو عربي بسلاحه البسيط ستة يهود مزودين بكل الأسلحة الحديثة البرية والجوية.

تهويد الزمان والمكان

اعتمدت الحركة الصهيونية ووليدتها إسرائيل سياسات محددة لفرض إستراتيجيتها المتمثلة في تهويد المكان والزمان، فسعت المنظمات الصهيونية المختلفة وإسرائيل إلى تهيئة الظروف لجذب غالبية يهود العالم إلى فلسطين المحتلة بعد طرد أهلها ومصادرة أرضهم. ولم تتوقف تلك السياسات بعد إنشاء إسرائيل، حيث لعبت الزيادة الطبيعية لليهود في فلسطين وموجات الهجرة اليهودية دورا في ارتفاع مجموع اليهود في فلسطين المحتلة ليصل إلى 7.2 ملايين يهودي صهيوني خلال العام الجاري 2026، ثمة 40 في المائة منهم من اليهود الغربيين الأشكناز، و36 في المائة من اليهود الشرقيين السفارديم، في حين يشكل يهود الصابرا لأب يهودي من مواليد فلسطين المحتلة نسبة 24 في المائة من إجمالي اليهود داخل حدود فلسطين التاريخية.

ولم تتوقف عملية احتلال مزيد من الأرض الفلسطينية وتهويدها بغية تغيير معالمها الجغرافية والعمل بعد ذلك على فرض فكرة يهودية الدولة الصهيونية ببعديها الديموغرافي والجغرافي. وفي جانب عمليات الطرد تشير الدراسات المختلفة إلى أن العصابات الصهيونية قد طردت في عام 1948 850 ألف فلسطيني شكلوا آنذاك 61 في المائة من مجموع الشعب الفلسطيني البالغ 1.4 مليون فلسطيني، ليطلق عليهم لقب لاجئين، ويصبح مجموعهم خلال العام الحالي أكثر من سبعة ملايين لاجئ فلسطيني.

وتركز معظم اللاجئين الفلسطينيين إثر نكبة عام 1948 في المناطق الفلسطينية الناجية من الاحتلال، أي في الضفة والقطاع، بنسبة 80.5 في المائة في حين اضطر 19.5 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين للتوجه إلى الدول العربية الشقيقة، سوريا والأردن ولبنان، وأعداد قليلة إلى مصر والعراق، بينما توجه عديد منهم إلى مناطق جذب اقتصادية في أوروبا وأمريكا، وكذلك إلى دول الخليج العربية.

وقد تغيرت الخريطة الديموغرافية للشعب الفلسطيني بعد طرد الجيش الإسرائيلي لنحو 460 ألف فلسطيني في عام 1967 إثر احتلال الضفة والقطاع، ليطلق عليهم لقب نازح ويصبح مجموعهم خلال العام الحالي أكثر من مليوني فلسطيني.

عيون شاخصة إلى الوطن

رغم السياسات السكانية المتبعة من قبل دولة الإبادة الجماعية إسرائيل خلال العقود الماضية من الاحتلال، والتي أدت إلى عمليات تهجير مخطط لها مسبقا شملت نحو ثلثي الشعب الفلسطيني، فإن غالبية الفلسطينيين تتركز في حدود فلسطين التاريخية وفي الدول العربية المجاورة. وتشير المعطيات إلى نحو 50 في المائة منهم يتمركزون في فلسطين التاريخية، في حين تقطن النسبة الباقية من الشعب الفلسطيني، أي 50 في المائة من إجمالي الشعب الفلسطيني، خارج فلسطين، في المنافي القريبة والبعيدة.

وتقدر نسبة الفلسطينيين المقيمين في فلسطين وحولها في الدول العربية المجاورة بنحو 80 في المائة من مجموع الشعب الفلسطيني، وذلك رغم قيام العصابات الصهيونية وإسرائيل بعمليات إبادة جماعية منذ إنشائها قبل 78 عاما، أدت إلى استشهاد أكثر من 300 ألف فلسطيني وأسر مليون ونصف المليون فلسطيني؛ استشهد المئات منهم تحت التعذيب والتجويع وعدم الرعاية الطبية.

عيون الفلسطينيين شاخصة على الدوام إلى وطنهم الوحيد فلسطين، رغم درب الآلام الطويل الذي مروا خلاله، كنتيجة مباشرة لسياسات التقتيل والتهجير التي قامت بها دولة الإبادة الجماعية إسرائيل منذ إنشائها قبل 78 سنة خلت.

○ كاتب ومحلل فلسطيني

المتاحف.. حين يكلمنا من رحلوا

بقلم:
نبيلة رجب

في متحف التاريخ الطبيعي في لندن شدّني هيكل عظمي وأنا أمشي بين المعروضات. كان لإنسان عاش قبل مئات الآلاف من السنين، بجانبه أدواته البدائية التي صنعها بيديه. نظرتُ إليه طويلاً، وعلق بي سؤال: كم المسافة الحقيقية بيني وبينه؟

أدواته كانت حجارة صنعها بيديه لتساعده على الصيد والبقاء. تطورت الأداة بعده من حجر إلى شاشة، ومن يد إلى خوارزمية، ومن نار يشعلها في الكهف إلى قمر صناعي يحلق فوق الغيوم.

لكن الإنسان الذي يحمل كل هذا لا يزال يبحث عن نفس الشيء؛ أن يُفهم، وأن يبقى.

نحن ندخل المتاحف ظناً منا أننا جئنا لندرس الماضي، لكن الماضي هو من يدرسنا، في كل قطعة خلف الزجاج، في كل أداة تركها إنسان رحل قبل أن يعرف أننا موجودون.

في زمن لم تكن فيه متاحف، كانت الأشياء الثمينة حكراً على الملوك والأثرياء. التاج والسيف والمخطوطة النادرة كانت تعيش في القصور. المتحف جاء ليقول: هذا التاريخ لكم جميعاً. وعندما تقف أمام قطعة عمرها آلاف السنين في متحف مفتوح لكل الناس فأنت تمارس حقاً من أعمق حقوق الإنسان.. حق معرفة من أين أتينا.

هذه القاعات تتسع للجميع. الطفل الذي يقف أمام أدوات الإنسان الأول ويرى كيف صنع من حجر بسيط ما يحتاج إليه للبقاء، يبدأ عقله بالتساؤل. كيف صمد بهذا القليل؟ وماذا يمكنني أنا أن أصنع بكل ما عندي؟ سؤالٌ من الماضي يفتح باب المستقبل.

حين تجول بين متاحف العالم، تكتشف حقيقة واحدة؛ الإنسان في كل مكان وزمان خاف من نفس الأشياء، وأحب نفس الأشياء. الأم في حضارة الفراعنة أيقظت طفلها صباحاً بنفس القلق الذي تعرفه كل أم اليوم. والفيلسوف الإغريقي جلس تحت السماء يسأل عن معنى وجوده كما نسأل نحن في لحظات وحدتنا. والجندي الروماني كتب اسمه على الحجر كي لا يُنسى. والعالم المسلم في بغداد سهر الليل يترجم علوم اليونان ويضيف إليها، لأنه آمن بأن المعرفة ملك البشرية جمعاء. المتاحف تُثبت أننا لم نكن يوماً غرباء عن بعضنا. نحن فقط لم نلتقِ بعد.

وهذا اللقاء الإنساني لا يحدث بين الحضارات وحدها. المتحف يجمع الأجيال تحت سقف واحد، الآباء والأبناء يمشون معاً بين المعروضات. الصغار يدوّنون في دفاترهم، والكبار يصغون للشروحات كأنهم في أول يوم دراسة. التاريخ يُعاش بين الأجيال، وينتقل من يد إلى يد في تلك الممرات الطويلة. وحين يسأل طفل أباه عن شيء رآه، يصبح الماضي حاضراً.

ثمة متاحف للطعام وللعطر وللموسيقى وللأزياء وللرياضة. كل تفصيلة من تفاصيل الحياة الإنسانية أصبح لها مكان يحفظها ويرويها. الإنسان أراد أن يحفظ رائحة عطر جدته ولحن أغنية نسيها الزمن، كأنه قرر أن كل شيء في حياته يستحق أن يُذكر.

وفي عالمنا العربي، علاقتنا بالمتاحف تستحق وقفة. التاريخ الذي نحمله أعمق مما ندرك، والإرث الذي تركه أجدادنا يملأ قاعات المتاحف في كل أنحاء العالم. السؤال ليس إن كان هذا التاريخ موجوداً، هو موجود. السؤال هل نذهب إليه.

ونحن نتأمل ما تركه من سبقونا، ندرك أننا أيضاً نصنع تاريخاً. هاتفنا الذكي ومنشوراتنا وصورنا الرقمية ستحكي يوماً عن إنسان القرن الواحد والعشرين.

الإنسان الأول ترك أثراً في الحجر فصمد، ونحن نترك آثاراً في الهواء. الزمن وحده سيحكم.

هنا يكمن السر. من ذلك الهيكل في لندن، إلى طفل يتأمل أداة حجرية، إلى جندي كتب اسمه كي لا يُنسى، كلهم يقولون الشيء ذاته، أن الإنسان مرّ من هنا، وأنه كان يستحق أن يُذكر.

وهذا الإرث الإنساني نراه حاضرا أيضا في مملكتنا. في متحف البحرين الوطني الذي يحمل ستة آلاف سنة من تاريخ هذه الجزيرة، وفي قلعة البحرين التي أدرجتها اليونسكو في قائمة التراث العالمي، وفي بيت القرآن الذي يحفظ ذاكرة الروح ومعاني الايمان، وفي متحف الغوص الذي يروي قصة الإنسان البحريني وهو يغوص في أعماق البحر باحثاً عن لؤلؤة، وغيرها كثير. التاريخ الذي نسافر لنراه في بلدان أخرى، يسكن هنا تحت أقدامنا.

rajabnabeela@gmail.com